مشكلات الحدود البرية بين العراق ودول الجوار العربي دراسة جيوسياسية

Land Border Problems between Iraq and Neighboring Arab Countries: a Geopolitical Study

م.م. صدام بدر عزيز
Asst. Lect. Saddam Badr Aziz
مديرية تربية صلاح الدين
Salah al-Din Education Directorate
E-mail: anysadam3300@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-5902-8580

الكلمات المفتاحية: الحدود البرية، الجيوسياسية، الاستعمار، القوى الدولية.
Keywords: Land borders, geopolitics, colonialism, international powers.

الملخص

إنَّ الترسيم الجغرافي للحدود العراقية مع دول الجوار لم يلبي رغبت العراق, حيث لم تؤخذ وجهة نظره بعين الاعتبار من قبل الدول الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى, واعتبر العراق ترسيم الحدود بهذه الطريقة مجحف بحقه بعد استقطاع اجزاء منه لأنشاء دولة الكويت لغايات منها سياسية, فضلاً عن استغلال المتغيرات السياسية التي تطرأ على العراق من قبل دول الجوار لاختيار التوقيت المناسب لرسم الحدود كما حدث ابان الحرب العراق الايرانية حيث طلبت الاردن ترسيم الحدود مع العراق وفعلاً رسمت الحدود وحققت الاردن مكاسب جيواقتصادية على حساب العراق, فضلاً عن اخر تعديل جرى على الحدود العراقية السعودية بتقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين عام ١٩٨١, اما بالنسبة للحدود السورية فقد جراء ترسيمها في العهد البريطاني ١٩٢١, وأن الخصائص البشرية لم تؤخذ بعين الاعتبار حيث قسمت هذه الحدود القومية والقبائل الى نصيفين على طول حدود الدولتين كل قبيلة تحمل جنسية البلد الذي ينتمي اليه, وان جميع عمليات ترسيم الحدود مع دول الجوار العربي اجحفت حق العراق ماعدا ترسيم الحدود العراقية – السورية.

Abstract

The geographical demarcation of the Iraqi borders with neighboring countries did not meet Iraq's desire, as its point of view was not taken into consideration by the colonial powers represented by Britain after World War I. Iraq considered the demarcation of the borders in this way unfair to it after parts of it were cut off to establish the State of Kuwait for political purposes, in addition to the exploitation of the political changes occurring in Iraq by neighboring countries to choose the appropriate time to draw the borders, as happened during the Iran-Iraq war, when Jordan requested the demarcation of the borders with Iraq and the borders were actually drawn. Jordan achieved geo-economic gains at the expense of Iraq, in addition to the last amendment that took place on the Iraqi-Saudi borders by dividing the neutral zone between the two countries in 1981. As for the Syrian borders, they were demarcated during the British era in 1921, and the human characteristics were not taken into consideration as these national and tribal borders were divided in half along the borders of the two countries, each tribe holding the nationality of the country to which it belongs, and all border demarcation operations with neighboring Arab countries were unfair to Iraq except for the demarcation of the Iraqi-Syrian borders.

المحور الاول: الاطـــــار النظـــري

اولاً: المقدمة

تقسم الحدود الى نوعين برية وبحرية وهذه الانواع سائدة في العالم والوطن العربي بعد ان تم رسم خطوط وهمية من قبل الدول المستعمرة تمثل الحدود بين هذه الدول والتي لم تؤخذ بنظر الاعتبار المظاهر التضاريسية او التركيب الاثنوغرافي للسكان على جانبي الحدود, والمشاكل الحدودية توجد بين الدول التي لايكون فيها توافق ســياســي, ومن مشــكلات الحدود في العالم الخلاف الحدودي بين الهند والصــين, وبين الهند وباكســتان, وبين تركيا واليونان, وبين المانيا وفرنسا, وبين مصر والسودان, وبين المغرب وارتيريا, وبين المغرب واسبانيا, ويعاني العراق من مشاكل برية طوال فترة القرن العشرين مع دول الجوار حيث تمثلت بمشاكل بحرية بين العراق من جانب وايران والكويت من جانب اخر, اما المشــاكل الحدودية البرية فتمثلت مع ســوريا والاردن والســعودية والكويت, ونتج عن ترسـيم الحدود البرية مشـاكل اقتصــادية تتعلق بالحقول النفطية, فضــلاً عن مشــاكل اجتماعية نتيجة انشــطار القبائل على جنبي الحدود, وهذا الخلاف يظهر للواجهة عند ظهور أي متغير جيوسياسي يؤدي لضعف العراق.

اولاً: مشكلة البحث

جاءت مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

١- هل ان للقوى الدولية الاستعمارية دور في ترسيم حدود العراق مع دول الجوار العربي ؟

٢- ماهي المشاكل التي نتجت قديماً وحديثاً بين العراق ودول الجوار العربي؟

٣- هل اثرت المشاكل الحدودية على المجال الحيوي بين العراق ودول الجوار العربي؟

ثانياً: فرضية البحث

جاءت فرضية البحث كإجابة عن الاسئلة السابقة وهي كالاتي:

١- لعبت القوى الدولية دور في ترســيم الحدود العراقية مع دول الجوار العربي وعلى وجه الخصوص الحدود العراقية الكويتية.

٢- نتج عن ترســيم الحدود العراقية – العربية العديد من المشــاكل منها قضــية الابار النفطية الحدودية وقضية القبائل على جانبي الحدود.

٣- اثرت المشــاكل الحدودية على المجال الحيوي بين العراق ودول الجوار العربي, وعلى وجه الخصوص مع دول الخليج العربي.

ثالثاً: أَهمية البحث

تمثلت أَهمية البحث بالاتي:-

١- تسليط الضوء على واحدة من المشاكل الجيوسياسية الدولية المؤثرة على مستقبل العلاقات العراقية العربية.

٢- للحدود أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

٣- تتمتع منطقة الحدود العراقية – العربية بوجود المواد الهايدروكاربونية.

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على أَهم الاثار التي نتجت عن ترسيم الحدود من خلال ما يأتي:-

١- التعرف على المتغيرات والمعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين العراق ودول الجوار العربي خلال القرن الماضي واثرها على عملية ترسيم الحدود.

٢- التعرف على المؤثرات الجيوبولتيكية التي نشأت عن ترسيم الحدود العراقية – العربية واثرها على العلاقة بين هذه البلدان.

٣- التعرف على الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي نتجت عن ترسيم الحدود العراقية مع دول الجوار العربي.

خامساً: حدود منطقة الدراسة

تتمثل منطقة الدراسة بالحدود العراقية – العربية في الجزء الغربي والجنوبي من العراق حيث تبدء من نقطة التقاء الحدود العراقية – السورية – التركية, وتنتهي في خور الزبير على الخليج العربي, وتشغل هذه المنطقة موقعا فلكيا بين دائرتي عرض(٣٦ْ.٥٠َ-٢٩ْ) شمالاً, وخطي طول(٤٧ْ.٥٠َ- ٣٩ْ) شرقاً. ينظر خريطة(١), اما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة ١٩٢١-٢٠٢٤, للتعرف على المتغيرات السياسية الإقليمية والداخلية التي طرأت بين الدولتين وآثارها على شكل الحدود واثارها خلال هذه المدة الزمنية.

خريطة(١) موقع منطقة الدراسة

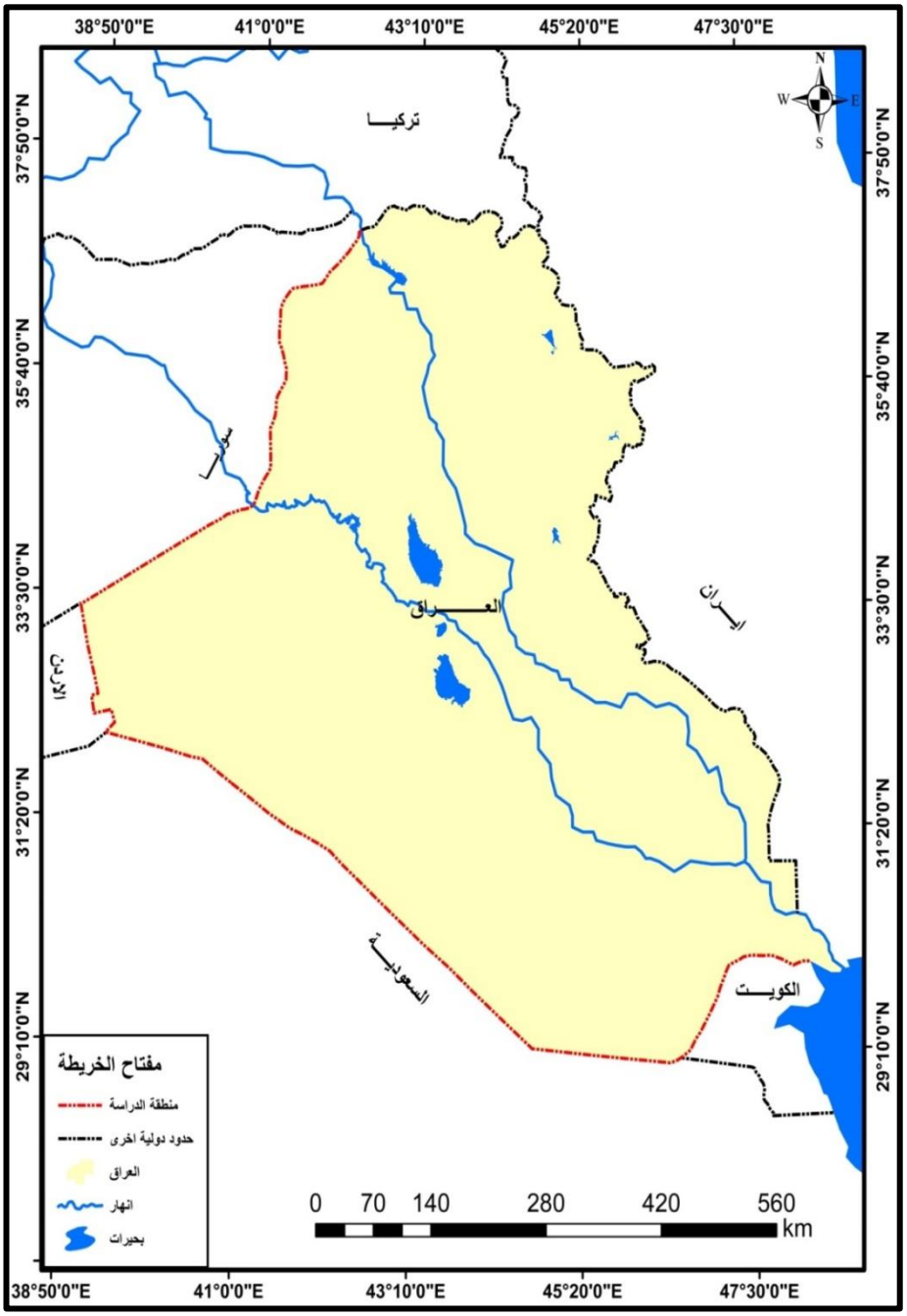

(المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العراق الادارية بمقياس١:١٠٠٠٠٠٠.)

سادساً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على عدة مناهج: منها منهج تحليل القوى من خلال الخصـــائص الجغرافية للحدود، والمنهج التاريخي للتعرف على المتغيّرات الســياســية التي طرأت على منطقة الدراســة خلال فترة الدراسة, فضلاً عن المنهج الوصفي من خلال تحليل الواقع الراهن للحدود العراقية مع دول الجوار العربي, وكذلك المنهج الاقليمي من خلال دراسة الخصائص الاقليمية للحدود.

سابعاً: خطة البحث

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور وهي كالاتي:

- المحور الاول: الاطـار النظـري
- المحور الثاني: مشكلة الحدود البرية بين العراق ودول بلاد الشام(سوريا والاردن)
- المحور الثالث: مشكلة الحدود البرية بين العراق ودول الخليج العربي(السعودي والكويت)
- الاستنتاجات والتوصيات
- المصادر والمراجع

المحور الثاني: مشكلات الحدود البرية بين العراق ودول بلاد الشام(سوريا – الاردن)

اولاً: مشكلات الحدود البرية بين العراق وسوريا

يمتد طول الحدود بين العراق وسـوريا ٦٠٠كم اي بنسـبة (١٧.٣٪) من اجمالي اطوال الحدود مع دول الجوار الجغرافي وتأتي بالمرتبة الثالثة بعد الحدود الايرانية والسـعودية, واعتمدت عملية ترسـيم الحدود العراقية السـورية الى الاتفاقية الفرنسـية البريطانية في عام ١٩٢٠ وتم فيها تحديد حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضـم الموصـل ونفوذ الانتداب الفرنسـي في سـوريا, الا ان خط الحدود كان يمر في وسـط جبل سـنجار ويقسـمه الى قسـمين قسـم في العراق وقسم في سوريا, ونظراً لقيام الحكومة العراقية بالمطالبة بضم جبل سنجار كلة عند النظر بقضية الحدود العراقية السـورية, فأجرى اسـتفتاء عام ١٩٣٢ حول هذا الموضـوع وكانت النتيجة بجانب العراق على ضـم جبل سـنجار الى العراق في عام ١٩٣٣ لذلك اصـبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى وينتهي جنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الاردن, والخريطة(٢) توضح خط الحدود بين العراق وسـوريا باللون الاخضـر في عام ١٩٢٠ وبعد ذلك تم تعديل خط الحدود بين البلدين في اسـتفتاء ضـم فيه جبل سـنجار الى الدولة العراقية في عام ١٩٣٣ والموضـح باللون الاحمر على الخريطة. (عبد القادر, ١٩٧٠, ص٧٣).

خريطة(٢) الحدود العراقية– السورية ١٩٢٠– ١٩٣٣

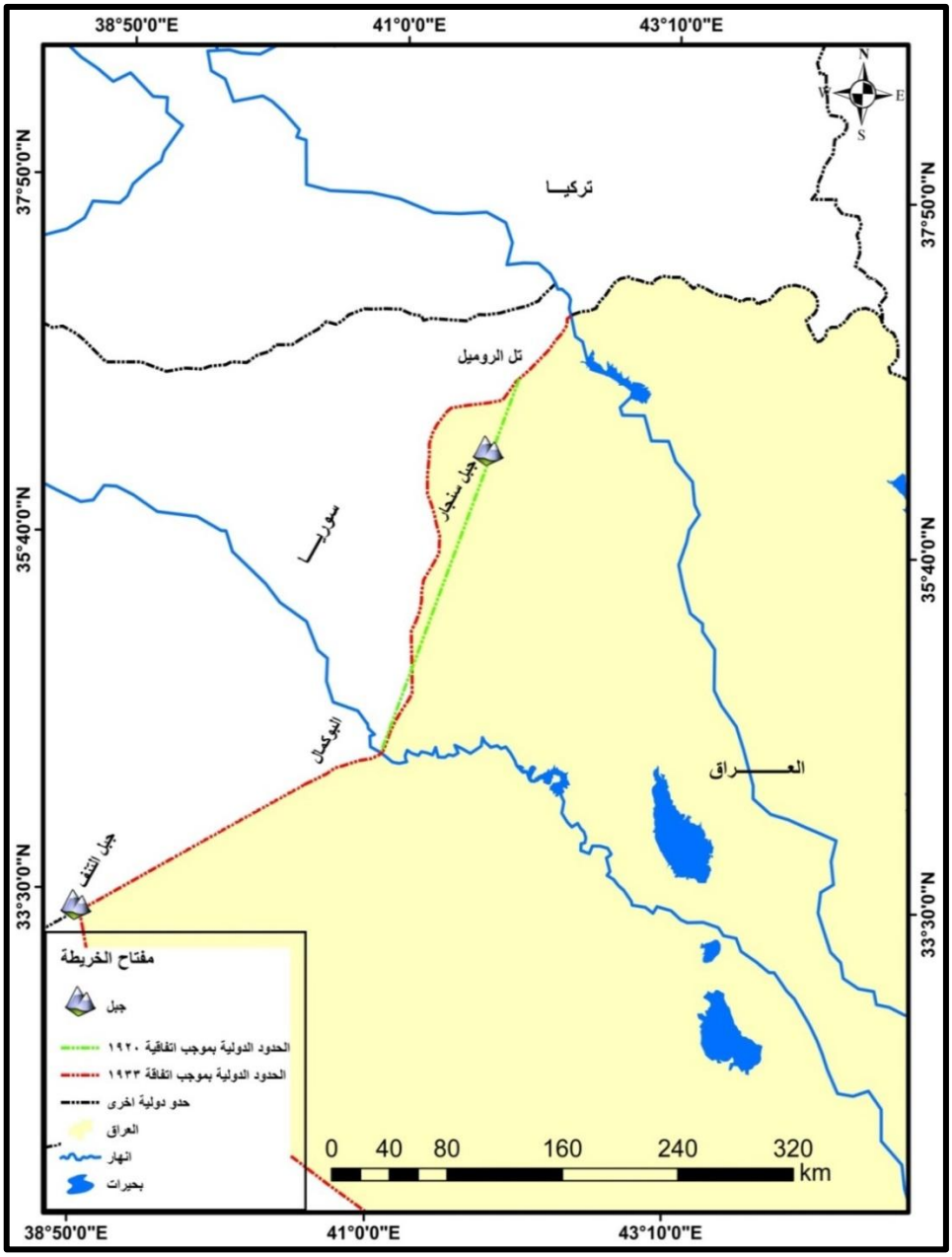

(المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على عمار شريف كاظم العظماوي, الحدود العراقية – السورية دراسـة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد, ٢٠٠٧, ص٧٠.)

الوصف الجغرافي لخط الحدود:

يبدأ خط الحدود من (قرية خانك السفلى) مقابل فيشخابور على الضفى اليمنى من نهر دجلة ثم يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي ويقطع سكة حديد موصل – حلب عند تل كوجك كما يقطع الطريق المحاذي للسكة والذي يربط الموصل بنصيبين عبر الاراضي السورية ثم يستمر بالاتجاه نفسة حتى يصل تل خوده الدير وبعد ذلك يسير بمحاذاة الحافة الغربية لجبل سنجار حتى يصل تل العروس ويبقى مستمر بنفس الاتجاه حتى يصل (تل صفوك), وبعد ذلك

يقطع الخط الحدودي نهر الفرات عند نقطة تبعد ١٠كم شـرق البوكمال ويبقى مسـتمر باتجاهه فيقطع طريق بغداد- حلب ثم يقطع خط انابيب النفط المتجه نحو طرابلس ويقطع الرطبة – تدمر, واخيراً ينتهي جنوب جبل التنف ببضـعة اميال حيث ملتقى الحدود الاردنية السـورية. (الفتلاوي, ٢٠١٧, ص ٩٩ – ١٠١)

ترسيم خط الحدود وأدارته:

وتم في هذ المرحلة وضـع الدعامات حيث تؤلف الدعامة من عمود بشكل (H) مزدوجة ويبلغ إرتفاعه (١١م) من مستوى سطح الأرض ويثبت في النهاية العليا من هذا العامود بواسطة مسامير لولبية من الجهة الواحدة بقرص دائري ذو قطر (٢,٦ م) يرتفـع فوق ذروة العمود بمقدار (١,٣ م) ومن الجهة الأخرى سـهم مثلثي بإرتفاع (٩ م) من سـطح الأرض وبطول (١,٣ م)، ويوضـع القرص والسـهم بشكل زاوية قائمة ويغرز العامود في الأرض بشـكل يجعل القرص عامودياً على خط الحـدود بينما يدل السـهم على إتجاهها (جهة الترقيم للدعامات) ويشطب العامود بالأسود والأبيض، أما القرص فيكون أبيض مقسوماً بخط أسود في وسطه والسهم نصفه أسـود والآخر أبيض, وكل عامود يحمل رقمه فوق القسـم العلوي من القرص، ويغرز العمود في الأراضـي القوية الى عمق (٥ أقدام) أما في الأراضـي الأقل مقاومة فيزداد عمق الأساس وينقص في الأراضـي الصـخرية الى (٤ أقدام) وفي الحالة الأخيرة يطمر العمود في الأسـاس بمزيج إسـمنت (بورتلاند) بإرتفاع (٣ أقدام) ويغطى بقدم من التراب أو الرمل لحمايته من تأثير الشمس ويؤمن توطيد العمود في أساسه بواسطة عارضتين تشد بأسفله بالمسامير. (العظماوي, ٢٠٠٧, ص٨٤ –٨٥)

لقد مرت مرحلة تحديد خط الحدود العراقية السـورية بمراحل, فقد اقامت على طول خط الحدود(٢١٦) علامة ومتوسـط المسـافة بين علامة واخرى ٢,٨ كم, وتبدأ العلامات من جنوب نقطة الحدود الثلاثية بين العراق – وسـوريا- والاردن بالعلامة(١) وحتى العلامة(٢١٦) في الشـمال والتي تمثل نقطة الحدود الثلاثية بين العراق وتركيا وسـوريا وتتم ادارة الحدود بالجانب العراقي في ضوء عدد من المخافر يبلغ عددها نحو ٥٨ مخفراً فضـلاً عن وجود ١١٣ مخفراً في الجانب السوري لحراسة الحدود فضـلاً عن استخدام طائرات مروحية لحراسة الحدود, اما الجانب السوري فقد اقام ببناء ساتر ترابي وسلسلة مخافر حراسة بمسافة ١ كم بين مخفر واخر, وبعد عام ٢٠٠٣ واحتلال الولايات المتحدة للعراق اتهم العراق سـوريا بالسـماح للمجاميع الارهابية والمتطرفين العرب من دخول العراق عبر حدوده مع سوريا, لذلك اقدمت سوريا على ترميم الساتر الترابي وزيادة المخافر بفارق ٢كم بين مخفر واخر حتى تتمكن الحدود بين الدولتين من اداء وظيفتها لتحقيق الأمن لكلا الجانبين في منطقة الحدود بين البلدين. (سـليم, ٢٠٠٨, ص١٨٦) نستنتج من ذلك ان هناك تغيرات جيوتاريخية حصلت في خط الحدود العراقية – السورية خلال

الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣ حيث دفع خط الحدود في عام ١٩٣٣ باتجاه الغرب وحصـــل العراق على مكسب جغرافي مهم تمثل بجبل سنجار كلياً بعد ان كان العراق يسيطر على نصف وسوريا على النصف الاخر.

ثانياً: مشكلات الحدود البرية بين العراق والاردن

يقدر طول الحدود العراقية مع الاردن بنحو ١٧٨كم بنسبة ٥,١٪ من اطوال حدود العراق مع دول الجوار, تعود عملية الفصل بين السيادة العراقية والاردنية الى الرسائل المتبادلة بين نوري السـعيد رئيس الوزراء العراقي والمندوب البريطاني(السـير بيرسـي كوكس) والملك عبدالله في عام ١٩٣٢ ولعب الاسـتعمار البريطاني والذي كان كل من العراق ضـمن منطقة انتدابه الاثر الكبير في عملية ترسم الحدود لغايات عسكرية, واقتصـادية, وسياسية, وفي اغلب الحدود الدولية تعتمد العوارض الطبيعية كالجبال والهضـاب والانهار حدود فاصـلة بين الدول, الا ان بريطانيا حاولت خلق حدود بين البلدين رسمتها بطريقة استعمارية غير واضـحة وعرضـة للتغيير لأحداث مشاكل حدودية في المسـتقبل واعتماد العامل الطبيعية كجبل (عنزة) في الجزء الجنوبي لخط الحدود على المثلث الحدودي العراقي الاردني السـعودي, وجبل (التنف) في المثلث الحدودي العراقي السـوري الاردني ولعبت هذه العوامل الطبيعية دوراً في رسم خط الحدود على شكل مستقيم ضـمن منطقة صحراوية قليلة السكان. (الجبوري, ٢٠٠٥, ص٥١ – ٥٧)

الوصف الجغرافي لخط الحدود:

يبدأ خط الحدود من نقطة تقع جنوب جبل(التنف) اذ ملتقى الحدود العراقية السـورية الاردنية ثم يتجه بصـورة مسـتقيمة نحو الجنوب الشـرقي ماراً بأراضـي صـحراوية وبعد ان يقطع مســافة ١٧٨كم يلتقي بالحدود العراقية الاردنية الســعودية وفي جنوب جبل (عنزة) يقطع خط الحدود هنا اخطر طريق سوقي عمان – المفرق – الرطبة – بغداد, وهي من اقصر حدود العراق مع دول الجوار وتصنف ضمن الحدود الهندسية. (عبد القادر, ١٩٧٠, ص٧٧)

ترسيم خط الحدود وأدارته

جرت اول عملية ترســيم بين العراق والاردن عام ١٩٣٢ بمقياس رســم ١:٢٠٠٠٠٠ باسـم(جبل عنزة جبل التنف) بعلامات عددها(٦٤) علامة متوسـط المسـافة بين علامة واخرى ٢,٨كم وتبدأ من العلامة(١) في شمال الخط من الحدود الثلاثية بين العراق وسورية والاردن الى الجنوب بالعلامة(٢٦٥) التي تمثل نقطة الحدود الثلاثية بين العراق والاردن والسـعودية. (سـليم, ٢٠٠٨, ص٣١٧)

الا ان تغيراً حصـــل في خط الحدود بين العراق والاردن عندما كان العراق منشـــغلاً بالحرب مع ايران(١٩٨٠– ١٩٨٨) طلب الاردن من العراق اعادة ترسيم الحدود مستغلاً الظروف

التي كان يمر بها العراق فضـلاً عن ان مصـلحة العراق تتطلب الموافقة على هذه الاتفاقية كون حدود العراق مع الاردن كانت تمثل للعراق منفذاً اسـتراتيجياً لتجارة العراق مع العالم عن طريق ميناء العقبة, وبعد موافقة العراق على اعادة ترسيم الحدود نصت الاتفاقية وفقاً للمادة الاولى من الحدود الدولية تم تحديد محضـرها في كانون الاول عام ١٩٨٠ الى تشـرين الثاني عام ١٩٨٤, حيث ثبتت الدعامة ذات الرقم(٢٦٥) على الحدود العراقية السـعودية المشـتركة في جبل عنزة, والدعامة رقم(١) على الحدود العراقية السـورية المشـتركة في التنف, والتي حددت هذه الدعامات الاحداثيات حسب تسلسل الدعامات على مقياس رسم ١:٢٠٠٠٠٠ من قبل لجان فنية مشتركة بين البلدين وبعد هذه المعاهدة حدث هناك تغير في الجزء الجنوبي وطبقاً لتعديل خط الحدود تكون المساحات المتبادلة متساوية وقدرها ٧٠كم٢ لكل دولة أي ٧٠كم٢ للعراق و٧٠كم٢ للأردن فقد ادى الدافع الاقتصادي العسكري اثراً رئيسياً في اعادة ترسيم خط الحدود بين البلدين ويقوم كل من العراق والاردن بحراسـة الحدود في ضـوء دوريات راجلة بين مخافرها والتي يبلغ عددها(١٥) مخفراً والمسـافة بين مخفر واخر ١٢كم وبعد عام ٢٠٠٣ اسـتخدمت الحكومة العراقية الدوريات والطائرات المروحية في مراقبة الحدود منعاً من دخول المتسللين والجماعات الارهابية. (الفتلاوي, ٢٠١٧, ص١٠٠ – ١١٠)

ان المسـافة التي اسـتقطعتها الاردن من اراضـي العراق والبالغة ٧٠كم٢ غنية بالغاز الطبيعي مقابل حصـول العراق على مطار خريبيط الذي كانت الاردن تمد سـيطرتها علية رغم تبعيته للعراق لان امتداد خط الحدود بعد التغير بشكل مستقيم يقسم المطار الى نصفين فأجبر العراق على التنازل بجزء من أراضيه التي تم ذكرها مقابل الحصول على المطار لأنه يمثل عمقاً للطيران العراقي في الحرب ضـد الكيان الصـهيوني. (الجبوري, مصـدر سـابق, ص١٠٤) ينظر خريطة(٣). نسـتنتج من ذلك ان الاردن حصـلت على مكسـب اقتصـادي مهم المتمثل بالمنطقة الغنية بالغاز الطبيعي البالغة مسـاحتها ٧٠كم٢ مقابل حصـول العراق على منطقة مماثلة من حيث المساحة يقع فيها مطار خريبط أي ان ترسيم الحدود صب بمصلحة الاردن.

خريطة(٣) الحدود العراقية- الاردنية ١٩٣٢- ١٩٨٤

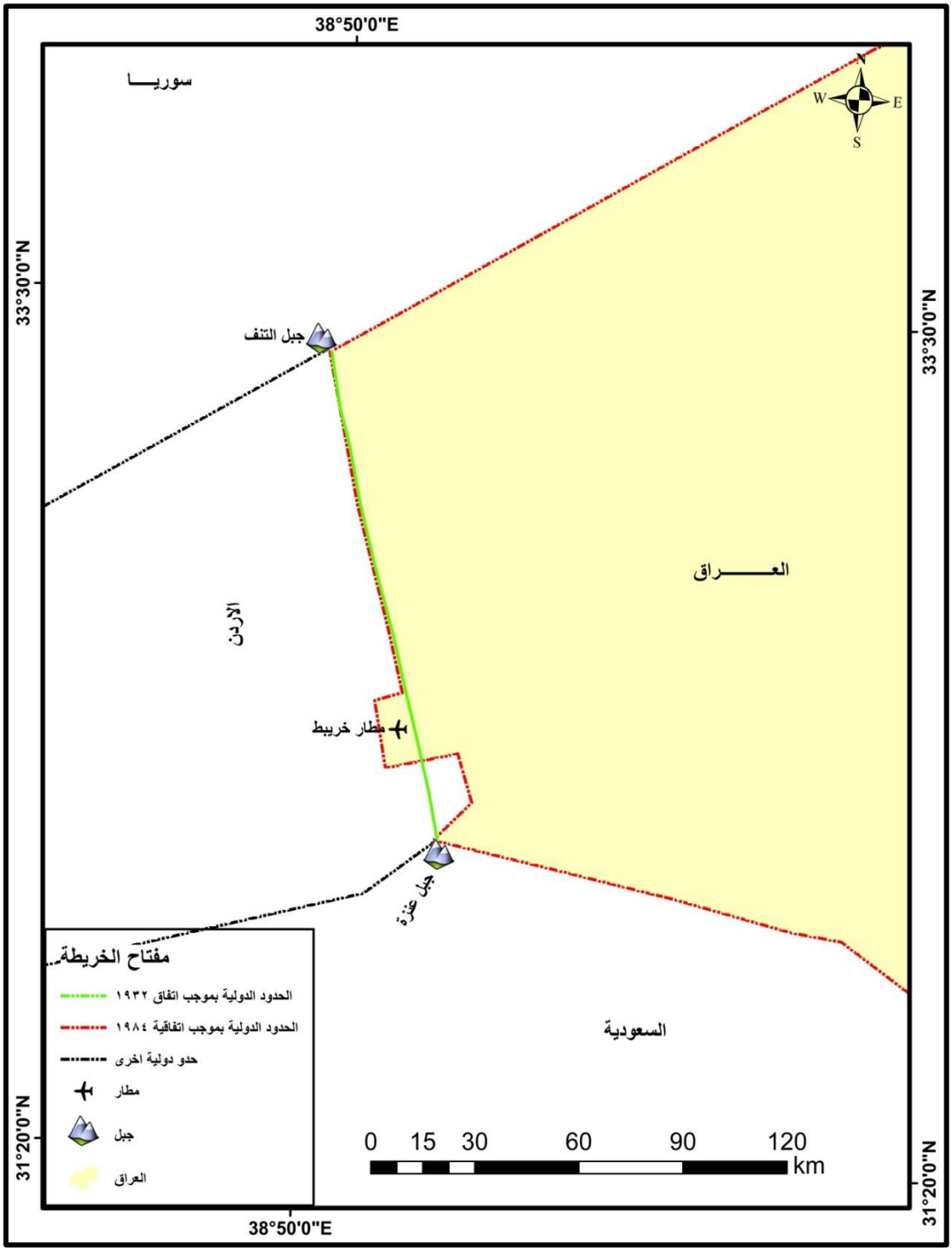

(المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خطاب سعد محيميد الجبوري, الحدود العراقية – الأردنية دراسـة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية, جامعة تكريت,٢٠٠٥, ص٨٧-٩٠.)

المحور الثالث: مشكلات الحدود البرية بين العراق ودول الخليج العربي (السعودية – الكويت)

اولاً: مشكلات الحدود البرية بين العراق والسعودية

تبلغ أطوال الحدود بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق(٨١٢كم), وتسهم بنسبة (٢٣,٤٥٪) من مجموع اطوال ألحدود للدول المجاورة, وتمتد من منفذ الرقعي شرقاً إلى مدينة طريف غرباً, وتعتبر ثاني اطول حدود للعراق مع الدول المجاورة له, وهي تبدأ في الشرق من نقطة الحدود الثلاثية بين العراق والسعودية والكويت حيث ملتقى وادي الباطن مع وادي العوجة, ثم يسير الحد في خطوط مستقيمة باتجاه الشمال الغربي حتى نقطة الحدود الثلاثية العراق – الاردن – السعودية في منطقة جبل عنزة وقد مرت عملية ترسيم الحدود بعده مراحل. (الفراجي, ٢٠١٦, ص٧٢)

خط سير الحدود

تستند عملية الفصل بين منطقتي السيادة العراقية والسعودية إلى المادة الاولى من بروتوكول العقير(*) الملحق بمعاهدة المحمرة , والمؤرخ في الثاني من ديسمبر عام١٩٢٢ م, وتختص هذه المادة بتخصيص حدود سلطنة نجد والمملكة العراقية ويبدأ الحد الفاصل بين السعودية والعراق من الشرق بمنطقة محايدة على شكل المعين, تحدد أركانها نقطة التقاء وادي العوجه بوادي الباطن في الشرق وبئر الامعز في الشمال, وبئر أنَّصاب في الغرب وبئر الوكبة في الجنوب ومن الركن الغربي للمنطقة المحايدة (بئر أنَصاب), ويمتد خط الحد باتجاه الشمال الغربي إلى بركة الجمجمية, ومنها يتجه إلى الشمال إلى بئر العكبة ثم إلى قصر العثامين, ومن هذه النقطة يتجه إلى الغرب في خط مستقيم إلى جديدة عرعر ثم إلى بئر مكر النعام ثم ينتهي إلى جبل عنزة الواقع بجوار نقطة تقاطع (دائرة عرض ْ ٣٢ شمالاً وخط طولْ٣٩ شرقاً), وبعد مرور ما يقرب من اربعين عاماً على محاولة تعيين الحدود الاولى, أتفق الطرفان في الثاني من شهر يوليو من عام ١٩٧٥م على ضرورة التفاوض لإعادة تعيين الحدود بينهما, وذلك على أساس إلغاء المنطقة المحايدة والتي كانت تشكل نحو (٧٠٤٤) كم٢ وتقسيمها بخط مستقيم قدر الامكانَّ على الدولتين. (خزام, ٢٠١٦, ص١٠٥) وانتهت هذه اللجان في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٨١م من أعداد المعاهدة المطلوبة, بعد الاتفاق على كل ما فيها من تقسيم للمنطقة المحايدة بين البلدين بالتساوي, وإعادة تعيين الحدود من بعد بئر أنَّصاب التي ينطلق منها في خط مستقيم باتجاه الشمال الغربي حتى نقطة تقع على الحد القديم بين العراق ونجد, حيث يصبح بئر العكبة والعثامين ضمن الاراضي العراقية وبئر الجمجمية ضمن الاراضي السعودية, ومن تلك النقطة يسير الحد في خط مستقيم إلى نقطة الحدود الثلاثية الجديدة بين العراق والأردن والسعودية, وهي تقع جنوب شرق نقطة الحدود الثلاثية القديمة (قمة جبل عنترة) بنحو ١٠ كم, وقد قامت السعودية والعراق بتعيين خط الحدود بينهما بعدد(٣٦٠) علامة حدودية, تبدأ بالعلامة رقم (١) في الشرق

حيث النقطة الثلاثية لالتقاء حدود العراق – السـعودية – الكويت, وتنتهي في الشـمال عند نقطة التقاء حدود العراق والسعودية والأردن جنوب شرقي جبل عنترة, ومتوسط المسافة بين كل علامة حدود وأخرى نحو٢,٦كم, ويبدو أنه عام ١٩٧٥م كانت الظروف ملائمة لإعادة ترسـيم الحدود السعودية العراقية بعد أنَّ وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب رئيس جمهورية العراق يوم ذاك على (اتفاقية الجزائر) التي تم بموجبها إنهاء المشـكلة الحدودية المزمنة بين البلدين, وفي تلك الأثناء اتفقت الحكومتان السعودية والعراقية في عام ١٩٧٥م على ضرورة بدء المفاوضات لإعادة ترسـيم الحدود على أسـاس إلغاء المنطقة المحايدة التي كانت تشـكل نحو (٧٠٤٤كم٢) والتي كانت تعرف باسـم (العوينة), وإعادة تحديد الحدود بخط مسـتقيم قدر الامكانَ على طول الحدود التي تبلغ نحو (٦٤٠ كم) وحينما اندلعت الحرب الإيرانية العراقية في عام١٩٨٠م حرصـت الدولتان السـعودية والعراقية على ضـرورة الإسـراع في التوصـل إلى أتفاق نهائي حول مشـاكل الحدود وفي ٢٦ ديسـمبر(كانون الاول) ١٩٨١م, انتهت اللجان المشـكلة بين البلدين من أعداد المعاهدة الجديدة للحدود الدولية ينظر الخريطة (٤) وتم توقيعها في بغداد. (الفراجي, ٢٠١٦, ص٧٢ – ٧٤).

وعلى الرغم من طول الحدود بين البلدين يتم حراسة ومراقبة الحدود على الجانب العراقي في ضـوء عدد من المخافر ويقدر عددها (٦٥) مخفراً بين مخفر واخر ١٢,٥كم, اما في الجانب السـعودي فتتم الحراسـة بواسـطة قوات الحرس السـعودية التي تمتلك ٤٠مخفراً فضـلاً عن قيام السـعودية ببناء سـياج امني على طول الحدود للحد من تسـلل المجاميع الارهابية. (الفتلاوي, ٢٠١٧, ص١٢١) نسـتنتج من ذلك ان ترسـيم الحدود العراقية السـعودية ١٩٨١ لم يثير اي مشـاكل اي جرى باتفاق الطرفين نظراً لخلو المنطقة الحدودية من الموارد الاقتصـادية ومناصـفة المنطقة المحايدة بين الطرفين.

خريطة(٤)الحدود العراقية- السعودية ١٩٢٢- ١٩٨١

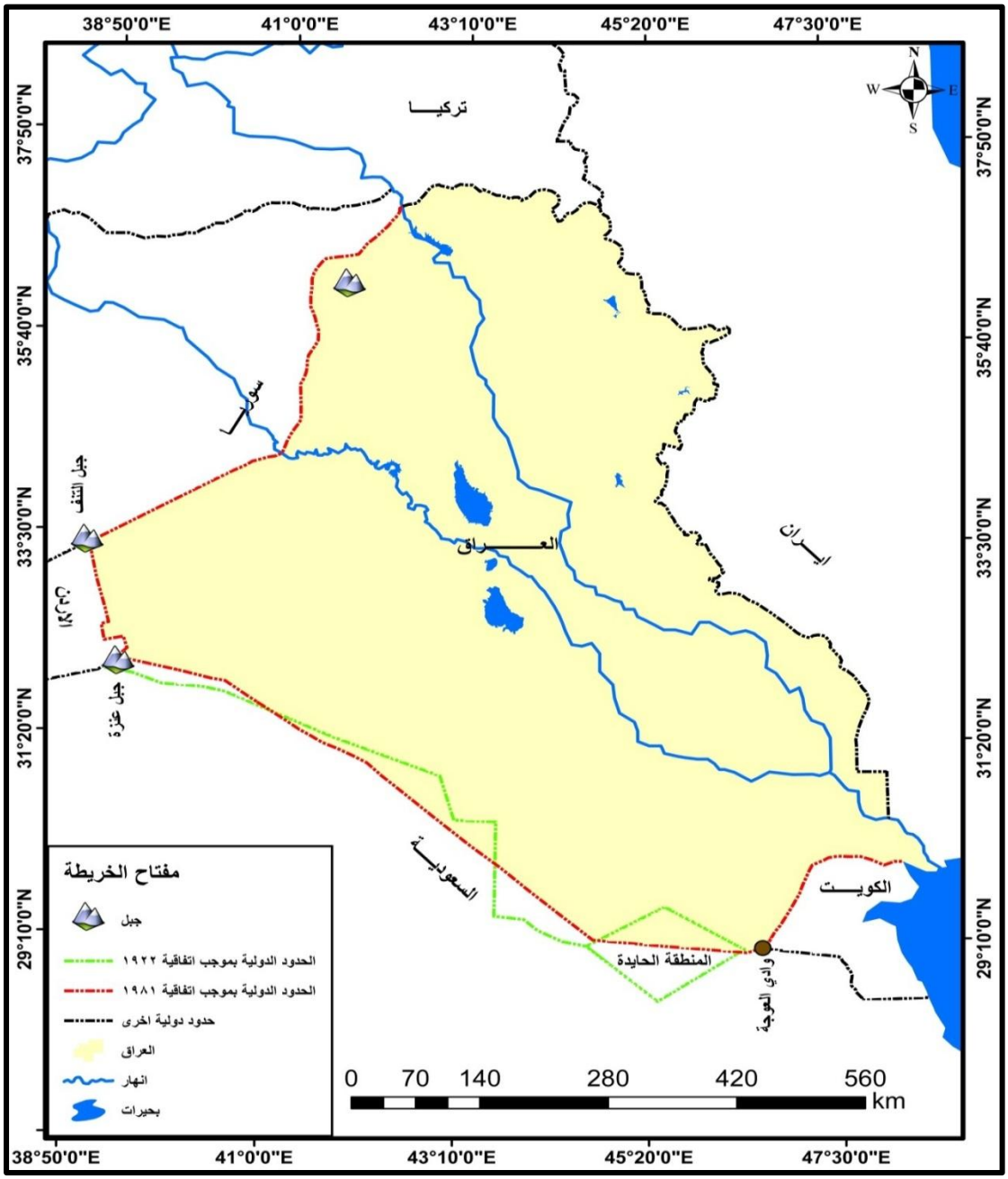

(المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خطاب سعد محيميد الجبوري, العلاقات العراقية السعودية دراسة في الجغرافية السياسية ٢٠٠٣- ٢٠١٦, مجلة ادأب الفراهيدي, العدد(٢٩), ٢٠١٧, ص٢٨٠.)

ثانياً: مشكلات الحدود البرية بين العراق والكويت

يبلغ طول الحدود العراقية – الكويتية (١٩٥كم) وتمثل نسبة (٥,٦٣) من أطوال حدود العراق مع دول الجوار, وواجهت الكويت في الربع الاول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات

كان عليها ان تتعامل معها بنوع من ألحذر والحنكة السـياسـية وهي اماره صـغيره وامكانياتها محددة, وهذه التحديات هي:

أولهما: الدولة العثمانية ومحاولتها في بسط سيطرتها على كل الولايات التابعة للعراق آنذاك.

وثانيهما: نشاط محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية.

وثالثهما: الدولة السعودية, وقد حرصت الكويت على ان لا تخسر استقلالها من جهة أخرى.

وبالرغم من السياسية التي انتهجتها الكويت لكن ذلك لم يجنبها من الدخول في مشكلات مع جوارها, حيث عمل الاستعمار على تأسيس دول مستقلة شكلياً بما يتوافق مع مصالحها من جهة, ويثير الخلافات بين الدول العربية من جهة اخرى, ولهذا جعلت مشـكلة الحدود العراقية – الكويتية واحدة من المشـاكل الخطيرة, وهذا ما انتج خلاف بين وجهات النظر العراقية والكويتية حول مسألة ترسيمها. (الغنيم, ٢٠٠٧, ص١٢١)

وصف جغرافي لخط سير الحدود:

تسـتند عملية الفصـل بين منطقتي السـيادة العراقية والكويتية إلى المادتين الخامسـة والسابعة (**) من القسم الاول من اقسام الاتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية المؤرخة في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م, يبدأ خط سـير الحدود في الغرب من نقطة الحدود الثلاثية بين السـعودية والعراق والكويت حيث ملتقى وادي الباطن مع وادي العوجة, ثم تسير في اتجاه الشمال الشرقي على طول وادي الباطن حتى دائرة عرض (٣٠ْ) درجة شمالاً, ومنها تتجه الحدود صوب الشرق إلى صـفوان, ومنها إلى خور الزبير, وتبعاً لاتفاقية عام ١٩١٣م فأنَّ الكويت عبارة نصـف دائرة تحت حكم احد شـيوخها اما ماهو خارج الدائرة فانه تحت سـيطرة قبائل تابعة لشـيخ الكويت وان الحد الفاصـل بين مقاطعة الكويت وولاية البصـرة, يبدأ من الساحل عند مدخل خور الزبير ويمتد شمالاً حتى أسوار قلعة صفوان فيمر بها دون أنْ يشملها إلى جبل سنام وسلسلة تلال الرتق, ومن ثم يتجه جنوباً باتجاه الغرب على طول الباطن حتى آبار الحفر التي يشـملها الحد. (الجوراني, ٢٠١٢, ص١٨٤) ينظر خريطة(٥).

خريطة (٥) تخطيط الحدود الكويتية حسب الاتفاقية العثمانية – البريطانية عام ١٩١٣

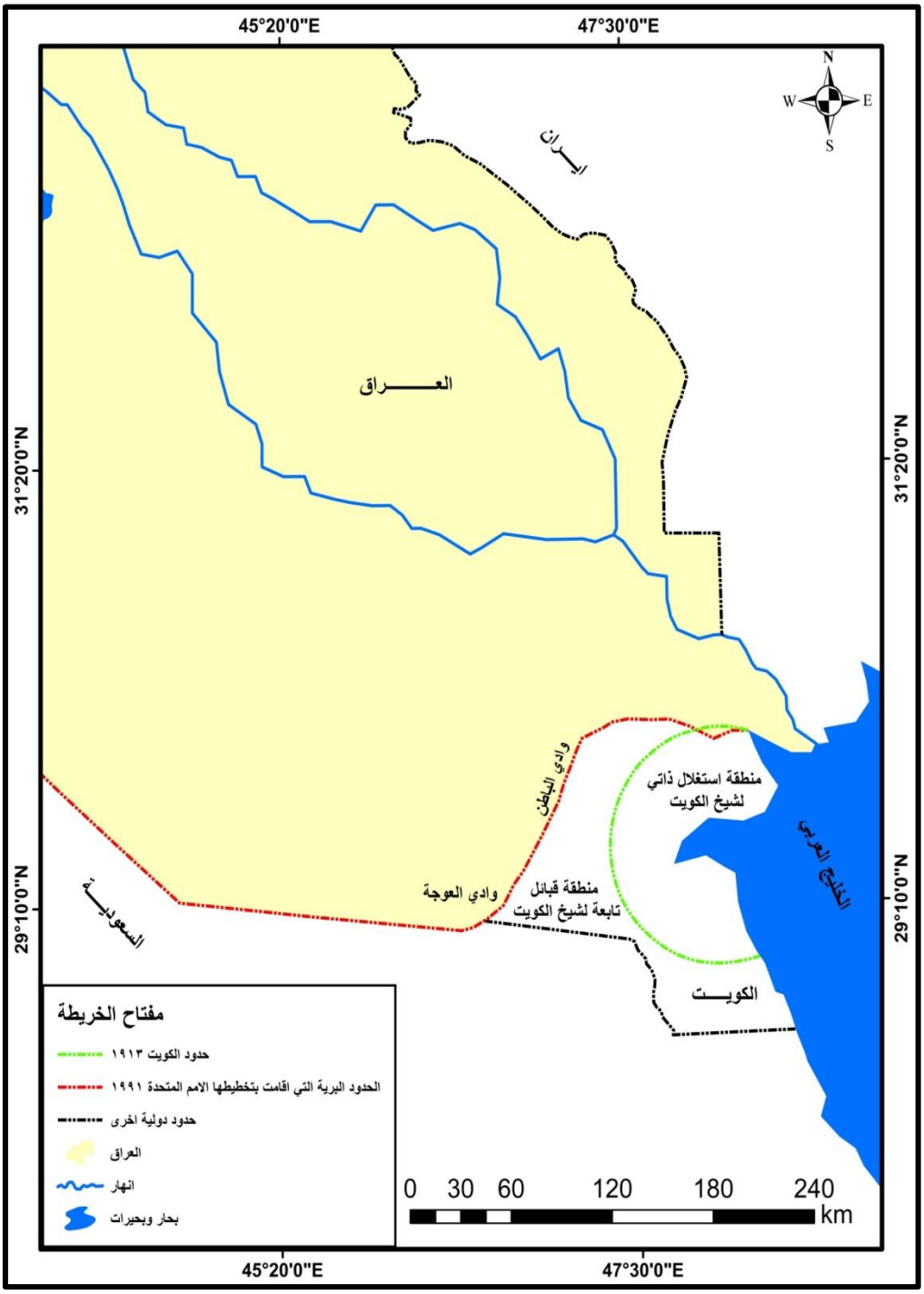

(ألمصـــــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خالد العبد القادر, الحدود الكويتية العراقية, دراســـة في الجغرافية السياسية, الكويت, مركز البحوث والدراسات الكويتية,٢٠٠٠ م, ص٧١.)

الخلافات حول تعيين خط الحدود:

لم يقدر لخط الحدود الذي وضـــع في اتفاقية ١٩١٣م, أنْ يســـتكمل مراحل تطور نشـــأته وخاصة مرحلة التعيين بواسطة لجانَّ فنية حتى يسهل تعيينه, ويرجع ذلك للأسباب الاتية :

١. عدم توصل العراق والكويت إلى أتفاق يسمح بتعيين هذا الحد, خصوصاً وأنَّ العراق لم يكن متحمساً لتعيين هذا الحد وتثبيته.

٢.عدم الوضـوح الذي أثر بشـكل سـلبي على عملية تخصـيص المواقع التي يمر بها الحد في اتفاقية عام ١٩١٣م, والمذكرة المتبادلة في عام ١٩١٣م, فعلى ســـبيل المثال لم يعرف أحد بالضبط ما المقصود بعبارة "على طول الباطن أو "خط عرض صفوان" أو "جنوب أم قصر" مما لعب دوراً مهماً في إثارة الخلاف حول موقع الحدود وربما إعاقة إتمام مرحلة التعيين. (العجيلي, ٢٠١٩, ص٣٠ – ٣٧)

٣.انتظام السطح في المنطقة المخصصـة للحد وغياب المعالم الطبوغرافية الواضـحة بها والتي يمكن اتخإذها كمواقع مرجعية يستمد منها خط الحدود الوضوح والثبات والكفاءة في الفصل, وعلى الرغم من أنَّ الخلاف يكاد يشـمل مختلف خط الحدود, إلا أنَّه يمكن حصـر موضـوع الخلاف في خمسة مواقع رئيسية هي:

١ـ موقع التقاء وادي العوجة بوادي الباطن .

٢ـ موقع التقاء وادي الباطن بخط عرض موقع جنوب صفوان .

٣ـ موقع جنوب صفوان .

٤ـ موقع جنوب أم قصر .

٥ـ موقع ملتقى خور الزبير بخور عبدا لله .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٣م وحتى عام ١٩٩٢ م, أي على مدار ما يقرب من ثمانين عاماً, جرت محاولات عديدة لإزاحة الغموض الذي يكتنف تعريف خط الحدود بين العراق والكويت, خاصــة فيما يتعلق بتحديد المواقع الرئيســية التي تتحكم في تعيين الخط وتحديد مســاره والمجال هنا لا يتسـع لسرد كل المحاولات وإنما الذي يهمنا هو التعيين الذي قامت به "لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود العراقية – الكويتية(***) في عامي ١٩٩١–١٩٩٢ والذي يمثل التعيين النهائي بين الدولتين والذي تم على أســاســه عملية التعيين للحد وفيما يلي عرض موجز للنتائج والقرارات النهائية التي انتهت اليها اللجنة بشــأنَّ تحديد الإحداثيات الجغرافية, التي يســتند إليها توضيح خط الحدود ومن ثم تعيينه بشواهد مادية ملموسة :

١ــ منطقة وادي ألباطن يمتد خط الحدود في هذا القطاع على طول وادي الباطن مع الخط الذي يمر بأعمق منســـوب في القاع أو ما يعرف بمحور الوادي, حيث يمتد من نقطة تقاطع محور وادي الباطن مع خط عرض جنوب صفوان .

٢ـــــ منطقة جنوب صفوان : يمتد من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوب صفوان, وأصبح موقع جنوب صفوان البديل على مسافة (١٤٣٠) متراً جنوب غرب مركز الجمارك.

٣- منطقة أم قصـــر: هو ذلك الجزء من الحدود الذي يمتد من نقطة جنوب صـــفوان إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبدا لله, وقد اعتمدت اللجنة في تعيين هذا القطاع اعتماداً كبيراً على الايضاحات البريطانية التي وردت في أكتوبر عام ١٩٤٠م .

ومن ناحية أخرى فقد رأت اللجنة بأنَّ اســـتمرار خط الحدود على اســـتقامته من جنوب صـفوان إلى ملتقى الخورين, سـيؤدي إلى غلق مصـب خور الزبير واعتراضـه, لذلك فأنَّها وجدت أنَّه من المناسـب أنْ يظل خط الحدود على اسـتقامته حتى نقطة جنوب أم قصـر السـاحلية, لكي توفر للدولتين جبهة بحرية واسعة على طول ساحلي الخور. (الفراجي, ٢٠١٦, ص٧٠ – ٧١).

ان ترســـيم الحدود العراقية الكويتية عام ١٩٩٣ جاء دون ارادة العراق وكان خلف القرار دوافع ســياســية تقف ورائها الولايات المتحدة الامريكية الغاية منها الانتقام من العراق حيث عمل ترســـيم الحدود عام ١٩٩٣ الى دفع خط الحدود البرية بين العراق والكويت باتجاه الشـــمال على حســـاب العراق حيث حصـــلت الكويت على مكاســـب منها وقوع جزء من حقول الرميلة النفطية ضـمن الاراضـــي الكويتية وفق هذا الترسـيم فضـــلاً عن وقوع قرية ام قصـــر ومسـتشـفى البحرية ومصنع الكبريت ضمن الاراضي الكويتية. (العجيلي, ٢٠١٩, ص٥٦)ينظر خريطة(٦).

خريطة(٦) الحدود العراقية- الكويتية ١٩٦١- ١٩٩١

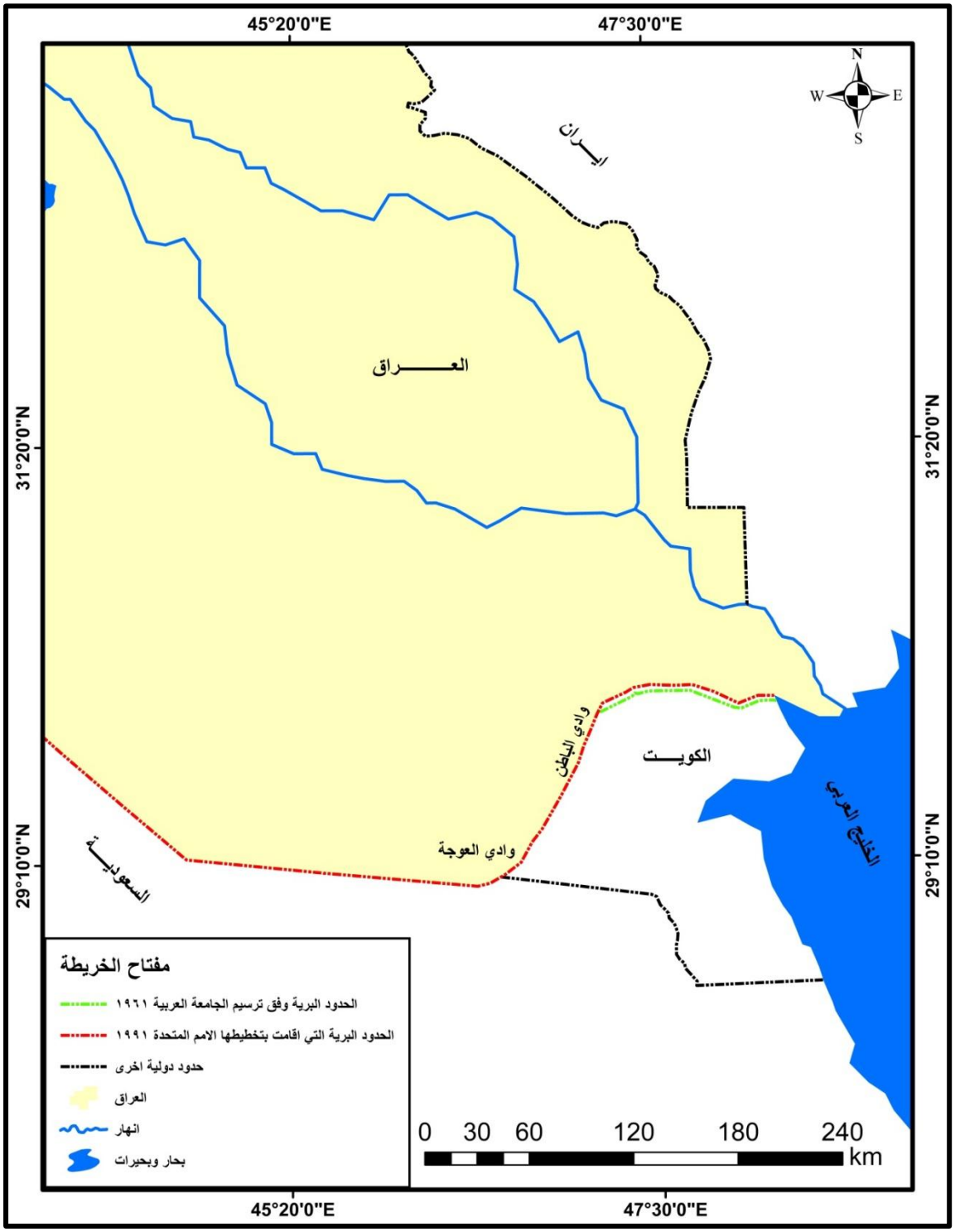

(المصـدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصـطفى شـلال ندا العجيلي, التقييم الجغرافي لترسـيم الحدود بين العراق والكويت واثرهما الجيوبولتيكية المحتملة, رسـالة ماجسـتير (غير منشـورة), كلية التربية للعلوم الانسـانية, جامعة تكريت, ٢٠١٩, ص٤٥-٥٨.)

تعيين الحدود وتخطيطها :

يعد تعيين الحدود العراقية الكويتية على الأرض بشـواهد مادية ملموسـة جزءاً من عمل لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط حدود العراق والكويت فبعد التعيين الدقيق للمواقع الاولية لخط للحدود, وتحديد مسـاره على خرائط تفصـيلية قامت اللجنة بتعيين هذا الحد مادياً في البر والبحر كالآتي :

١-قامت اللجنة بتمييز الحدود البرية مادياً بعدد ١٠٦ علامة حدود رئيسـية, وأضـافة اللجنة ٢٨ علامة متوسـطة في بعض المواقع التي تتعذر فيها الرؤية المتبادلة بين العراق والسـعودية والكويت وهي النقطة رقم(١) في الحد البري وينتهي بالعلامة (١٠٦) على سـاحل خور الزبير.

٢- وقد قامت اللجنة ببناء عمود عند كل علامة من علامات الحدود, وهذا العمود مصـنوع من خرسانة حبيبات السيليكا المسلحة بالحديد الصلب بأرتفاع ٣ أمتار وبمساحة ٩٠ سم٢ عند القاعدة و٤٥سم٢ عند القمة وأعمدة الحدود هذه غائرة في الارض بعمق (١,٥) متر تقريباً.

٣- قامت الكويت بحفر خندق بطول البلدين بعرض يبلغ خمسـة أمتار وعمق ثلاثة أمتار وأقامه سـاتراً ترابياً على طول الحدود بارتفاع يتراوح بين ثلاثة وأربعة أمتار. وتتم أدارة ومراقبة الحدود من قبل الجانب العراقي بواسـطة المخافر والمعابر الحدودية والتي بلغ عددها نحو ٢٠ مخفراً. (الركابي, ٢٠١٢, ص٨٩ – ٩٠) أما على الجانب الكويتي يتم إدارة ومراقبة الحدود بواسطة السياج المكهرب الذي استكمل بنائه في عام ٢٠٠٦م بهدف منع المتسللين وعمليات التهريب والقيام بوظيفة الفصـل بين الدولتين. (مركز البحوث والدراسـات الكويتية,١٩٩٣, ص٨٣).

نسـتنتج من ذلك انه بعد الغزو العراقي للكويت١٩٩١ عملت القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية بالوقوف الى جنب الكويت والانتقام من العراق بترسـيم الحدود مع الكويت حيث انحازت لجنة ترسيم الحدود للكويت باستقطاع ابار من حقل الرميلة وبعض القرى الحدودية اي جاء هذا الترسيم لصالح الكويت على حساب الاراضي العراقية للحد من الدور الذي كان يلعبه العراق على المستوى المحلي والاقليمي.

الاستنتاجات

من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي:-

١- بالنسـبة لترسـيم الحدود بين العراق وسـوريا كان هناك تغيرات جيوتاريخية حصـلت في خط الحدود العراقية – السورية خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣ حيث دفع خط الحدود في عام ١٩٣٣ باتجاه الغرب وحصـل العراق على مكسـب جغرافي مهم تمثل بجبل سـنجار كلياً بعد ان كان العراق يسيطر على نصف وسوريا على النصف الاخر.

٢- بالنسبة لترسيم الحدود بين العراق الاردن حصلت الاردن على مكسب اقتصادي مهم المتمثل بالمنطقة الغنية بالغاز الطبيعي البالغة مسـاحتها ٧٠كم٢ مقابل حصـول العراق على منطقة مماثلة من حيث المساحة يقع فيها مطار خريبط أي ان ترسيم الحدود صب بمصلحة الاردن.

٣- بالنسـبة لترسـيم الحدود العراقية – السـعودية ان ترسـيمها عام ١٩٨١ لم يثير اي مشـاكل اي جرى باتفاق الطرفين نظراً لخلو المنطقة الحدودية من الموارد الاقتصـادية ومناصـفة المنطقة المحايدة بين الطرفين.

٤- ان ترسـيم الحدود العراقية الكويتية عام ١٩٩٣ جاء دون ارادة العراق وكان خلف القرار دوافع سـياسـية تقف ورائها الولايات المتحدة الامريكية الغاية منها الانتقام من العراق حيث عمل ترسيم الحدود عام ١٩٩٣ الى دفع خط بين الكويت والعراق باتجاه الشمال على حساب العراق حيث حصلت الكويت على مكاسب منها وقوع جزء من حقول الرميلة النفطية ضمن الاراضي الكويتية وفق هذا الترسيم فضـلاً عن وقوع قرية ام قصر ومستشفى البحرية ومصنع الكبريت ضمن الاراضي الكويتية.

المقترحـات

اما اهم المقترحات التي يتوجب الأَخذ بها وهي كالآتي:-

١- العمل على إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع الكويت والاردن فيما يخص الحدود والوقوف على نقاط الضـعف والخلل, واللجوء الى تحكيم المجتمع الدولي متمثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية, لإزالة الغبن والاجحاف الذي طال العراق, حيث كانت الاتفاقيات عبارة عن تصـفيات سـياسـية قامت بها الدول العظمى ضـد العراق وُقِّعَتْ بلغة المنتصر.

٢- تَفَقدُّ الأعمدة والعلامات على طول الحدود البرية بين العراق ودول الجوار العربي, واتخاذ التدابير المناسبة, لإعادة نصب تلك الاعمدة أو إصلاحها او استبدالها حسب الحاجة, ورصد مدى كفاية علامات الحدود, ووضع علامات اضافية, مثل الدعائم أو العلامات الأخرى.

٣- العمل على وضـــع رقابة دولية على اســـتثمار الحقول النفطية بين العراق والكويت, نظراً لاستغلالها وسرقة نفطها من قبل الجانب الكويتي في السابق.

٤- احياء وتنمية المناطق الصـحراوية الواسـعة ضـمن أقليم المنطقة الحدودية الممتد بين العراق وجواره ولمئات الكيلومترات في مجال الزراعة من خلال التقنية الحديثة لأســتصــلاح الأراضــي الرملية والأســتفادة من خبرات المختصــين لدى بلدان منطقة الدراســة، والعمل على تشــجيع الاستيطان الدائمي عند سكان البادية واستثمار أرضـهم وانشـاء حضـارة جديدة في قلب البادية، وكذلك أستثمار المناطق الشمالية من خط الحدود عند منطقة سلاسل جبال سنجار وجبل جريبة والى شــمالهما حتى نهاية خط الحدود عند الخليج العربي بأنشــاء المناطق الســياحية والترفيهية ومناطق حرة للتجارة.

المصـــادر

الجبوري, خطاب سعد محيميد. (٢٠٠٥). الحدود العراقية – الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية, جامعة تكريت.

الجوراني, حيدر صبخي عفات. (٢٠١٢). العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠– ٢٠١١, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد.

خزام, زناد شلال لكطه. (٢٠١٦). الموقع الجغرافي للعراق واثرة على العلاقات التجارية مع الاردن والسعودية بمنظور الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت.

الركابي, كريم كاظم كريم. (٢٠١٢). النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية القانون, جامعة البصرة.

سليم, رضا محمد. (٢٠٠٨). الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الزقازيق.

عبدالقادر, سيف الدين. (١٩٧٠). جغرافية العراق العسكرية, ط١, مطبعة شفيق, بغداد.

العجيلي, مصطفى شلال نداء. (٢٠١٩). التقييم الجغرافي لترسيم الحدود بين العراق والكويت واثرهما الجيوبولتيكية المحتملة, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت.

العظماوي, عمار شريف كاظم. (٢٠٠٧) الحدود العراقية – السورية دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد.

الغنيم, عبدالله يوسف. (٢٠٠٧). اخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري البريطاني ١٨٩٩– ١٩٠٤, مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت.

الفتلاوي, احمد مرزوق عبد عون. (٢٠١٧) الخصائص الجغرافية للحدود السياسية واثرها في نمو ظاهرة الارهاب (العراق انموذجا), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة.

الفراجي, حسن علي مصلح احمد .(٢٠١٦). حدود العراق البحرية وانعكاسها على قياس قوة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت.

*– (بلدة تقع في الجانب الشرقي للسعودية تم فيها تحديد الحدود بين كل من العراق والكويت والسعودية واستمرت خمسة ايام وحضر المؤتمر ممثلاً عن نجد(السعودية) ابن سعود والمندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس وممثلاً عن العراق وزير الاشغال والاتصالات صبيح بك وزير والميجر مور المقيم السياسي البريطاني في الكويت).

**– (المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي,وهذا الخط مشار إلية باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية,وجزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهه والخور والمقطة وأم المر ادم بالإضافة إلى الجزر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة) .

.(المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار اليها في المادة السابعة تحدد كالآتي :

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماماً جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام, وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها عند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى

الجنوب الغربي تاركة آبار الصفاه والحيرة والهبة وورية وأنَّطة حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة).

***- (تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم(٦٨٧) لعام ١٩٩١م(مركز البحوث والدراسات الكويتية, ١٩٩٣م, ص٩١) وقد حدد المجلس مهمة اللجنة بالقرار رقم (٧٧٣) لعام ١٩٩٢م بأنَّها مهمة فنية تتعلق بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود المتفق عليها في عام ١٩٦٣م بين الدولتين من خلال الوثائق المتاحة, وليست مهمة سياسية هدفها إعادة توزيع الأراضي بين العراق والكويت, مركز البحوث والدراسات الكويتية,١٩٩٣, ص٨٣).

Reference

Al-Jubouri, Khattab Saad Muhaimid. (2005). The Iraqi-Jordanian Borders, a Study in Political Geography, Master's Thesis (Unpublished), College of Education, Tikrit University.

Al-Jourani, Haider Subkhi Afat. (2012). Iraqi-Kuwaiti Relations 1990-2011, Master's Thesis (Unpublished), College of Political Science, University of Baghdad.

Khazam, Zinad Shalal Lakta. (2016). The Geographical Location of Iraq and Its Impact on Trade Relations with Jordan and Saudi Arabia from a Political Geography Perspective, Master's Thesis (Unpublished), College of Education for Humanities, Tikrit University.

Al-Rikabi, Karim Kazim Karim. (2012). The Border Dispute between Iraq and Kuwait in Light of the Provisions of Public International Law, Master's Thesis (Unpublished), College of Law, University of Basra.

Saleem, Redha Mohammed. (2008). Political Geography of Iraq: A Study of the Spatial Determinants of State Functions, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Arts, Zagazig University.

Abdul Qader, Saif Al-Din. (1970). Military Geography of Iraq, 1st ed., Shafiq Press, Baghdad.

Al-Ajili, Mustafa Shalal Nida. (2019). Geographical Evaluation of Border Demarcation between Iraq and Kuwait and Their Potential Geopolitical Impact, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Education for Humanities, Tikrit University.

Al-Azmawi, Ammar Sharif Kazim. (2007) The Iraqi-Syrian Border: A Study in Political Geography, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Arts, University of Baghdad.

Al-Ghanim, Abdullah Yousef. (2007). Kuwait News, Letters of Ali bin Ghuloum Rida,

the British News Agent 1899-1904, Kuwait Research and Studies Center, Kuwait.

Al-Fatlawi, Ahmed Marzouq Abdul Aoun. (2017) Geographical characteristics of political borders and their impact on the growth of the phenomenon of terrorism (Iraq as a model), Master's thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Kufa.

Al-Faraji, Hassan Ali Musleh Ahmed. (2016). Iraq's maritime borders and their reflection on measuring the strength of the state from the perspective of political geography, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University.